



مصادر لـ «الانباء»: الاحتجاجات المتجددة «بروفة» لما بعد 17 يونيو.. وبري عن إقالة رياض سلامة: نحن بحاجة لكل الناس

اجتماع بعد الثلاثي يتفق على تخفيض الدولار لـ 3200 ليرة



(محمود الطويل)



(محمود الطويل)

لقاء الرؤساء الثلاثة العماد ميشال عون ونبيه بري وحسان دياب قبيل جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية في بعيدا

وقبل انتقال مجلس الوزراء إلى بيروت مع استمرار المفاوضات مع المصرف الدولي، وبإقالتة محل نائبه الأول وسيم منصور، المدعوم من حزب الله وحركة «أمل» لهذا المنصب. في السياسة، يمكن القول ان هناك من يريد الضغط على الحاكم، لا إقالته، بسبب صعوبة تحمل العهد ارتدادات هذه الإقالة على مجمل الأوضاع اللبنانية، وهذا ما يفسر مشاركتة في جلسة مجلس الوزراء الصباحية، حيث عقد خلوة مع المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم الذي شارك مع نقابة الصرافين في الجلسة، وتناول سلامة مع ابراهيم موضوع تهريب الدولار الأمريكي إلى سورية استنادا لمعلومات أمنية حول جمع كمية كبيرة من الدولارات من السوق اللبنانية وأرسلت تهريبا إلى سورية، ومعها كميات من النقد اللبناني أيضا، مما أدى إلى فورة الدولار على هذا النحو الصاعق، واتفقت على إجراءات أمنية لضبط الدولار. ويضاف إلى الموانع السياسية لإقالة الحاكم، بالنسبة لاطراف كثيرة في

أي رغبة في الاستقالة، كما لا عجز ضحيا مثيرا لديه، مجلس الوزراء، عملا بأحكام الفقرة الخامسة من المادة الدستورية الخامسة والستين. وتقول المادة 19 من قانون النقد والتسليف أنه «فيما عدا الاستقالة الاختيارية، لا يمكن إقالة الحاكم من وظيفته، إلا لعجز صفي مثبت، بحسب الأصول، أو لإخلاله بواجبات الوظيفة، أو بحجة عدم تفزعه لوظيفته، أو لخطأ فادح في تسيير الأعمال». ومن الثابت برأي الخبير الدستوري د.سعيد مالك، أنه ليس لدى الحاكم سلامة

إزاء العملة اللبنانية وصولاً إلى 3200 ليرة ابتداء من اليوم، على أن يتم الاتفاق على الإجراءات خلال جلسة مجلس الوزراء في السراي. وقال بري رداً على سؤال عن إقالة رياض سلامة: نحن بحاجة إلى كل الناس ولسنا بحاجة إلى الاستغناء عن الناس. في المقابل، كان هناك كلام عن تناغم التيار الوطني الحر وحزب الله حول إمكانية طرح إقالة حاكم مصرف لبنان، لكن هذه الخطوة بدت صعبة من حيث القانون، ومتعذرة من حيث السياسة.

على الحكومة لاتخاذ مواقف حاسمة في صراعها مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومع جمعية المصارف حول الخطة المالية للحكومة، المصروف لدى المتعاملين معها، وديون الدولة لدى المركزي والمصارف، وهو ما دفع الخبير الاقتصادي حسن مقلد إلى القول: الحكومة بدل وضع خطة انقاذ، وضعت خطة افلاس. وفي رأي المصادر عينها ان احجام الجيش والقوى الامنية عن التدخل، الا عند محاولة المتظاهرين تخطي الموانع الحديدية والإسمتنتية، للوصول إلى السراي الحكومي، ثم إلى مبنى مجلس النواب، ربما كانت غايته الاتاحة لهؤلاء القلقين على معيشتهم ان ينفسوا عن احتقانهم.

الاحتجاجات الليلية لفتت كل المناطق عاصمة وجبلاً وشمالاً وبقاعاً والجنوب، في استعادة لصورة ثورة 17 أكتوبر، وقد تجددت التحركات نهار امس، انما دون اقبال الطرق العامة، التي على العكس، أعيد فتحها من قبل

ريشار قيومجيان لـ «الأنباء»: الجرة لم تنكسر بين الحريري وجعجع

الصورة الوحيدة التي قدمتها السلطة للمجتمع الدولي ومدون النقد الدولي خصوصاً هي صورة الدولة التي تقوم دولة حقيقية. على صعيد آخر، أكد قيومجيان أن الجرة لم ولن تنكسر بين معراب وبيت الوسط، مشيراً إلى أن كلام رئيس القوات اللبنانية د. سمير جعجع حمل أكثر مما يحتمل خصوصاً لجهة يقين القوات بان ليس من مصلحة الرئيس سعد الحريري ترؤس الحكومة خلال المرحلة الراهنة، مؤكداً بالتالي أنه وبالرغم مما يتم تداوله من مغالطات على مواقع التواصل الاجتماعي وبالرغم من ردود الفعل غير العادلة فإن القوات اللبنانية لن تدخل في سجلات سياسية عقابية ولن تتزلق إلى مهادنة إعلامية لا طائل منها. ورداً على سؤال، قال قيومجيان: «ليس سرا أن بين معراب وبيت الوسط اختلاف في وجهات النظر حول مقاربة بعض الملفات، إلا أن ما يجمع بينهما من مبادئ سيادية ووطنية ومن رؤية مستقبلية للبنان الدولة الحقيقية، وأصلب من أن يقع في شبك المصطادين بالماء العكر».

بيروت - زينة طنابرة

رأى وزير الشؤون الاجتماعية السابق ريشار قيومجيان، أن الحكومة وبدلاً من أن تعمل على استقطاب ثقة الشعب اللبناني بها، وعلى توجيه الرسائل الإيجابية للمدنيين العربي والغربي وعلى طمأنة صندوق النقد الدولي في إطار محاربة الفساد واستعادة الثقة بالدولة اللبنانية من خلال خطوات إصلاحية حقيقية، تمنع دون خجل في أفساد النفوس وبارتكاب الفضائح التي كان آخرها فضيحة التعيينات التي أقرتها وفقاً لألية المحاصصة والمحسوبيات والزبائنة. ولفت قيومجيان في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن السلطة فقدت عامل الحياة فأصبحت تجاهر بارتكاب الفساد ويتقاسم المخامات وتوزع الحصص على «عينك يا شعب»، معتبراً أن المستفيد الأكبر من آلية المحاصصة في إدارة الدولة هو الثلاثي الحاكم، فيما رئيس الحكومة يرضى على حساب القانون والدستور واستعادة الثقة بما يترك له من بقايا وفتات وذلك على قاعدة «من حضر السوق باع واشترى»، معتبراً بالتالي أن

الشقيقان بهاء وسعد يتبادلان الاحترام: الأولوية دائماً «رفيق الحريري»

الحكومة ولا أريد ذلك. أنتم تعرفون شروطي. وحين أنظر إلى الحكومة أرى أنها لا تملك 1% من الشروط التي كنت أطلبها، علماً أنه يفترض أن تكون حكومة تكنوقراط. إذا كان الفريق الذي يستاجر هذه الحكومة يريد أن يغير فهذا شأنه، أنا لست راكضاً ولا أريد العودة والسلطة لا تعني، من يعنيهم هم الناس.

وأشار إلى أن «هناك من يحاول من خلال مداومة نائب رئيس الحكومة في السراي الحكومية ترسيخ أعراف مرفوضة ولن تمر، وإذا أرادوا وضع أحد في السراي فستضع مقابله شخصاً آخر في رئاسة الجمهورية، وكفي تعديداً على صلاحيات رئاسة الحكومة ووضع أعراف جديدة لن تمر»، وقال «أي رئيس حكومة لديه ذرة فهم لهذا البلد لن يقبل بهذا الأمر».



الشقيقان بهاء الدين الحريري ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري

ولا القائلين عليها طامحين ولاي مركز سياسي، لكنهم كانوا دائماً صوتاً معارضاً للسياسات التي أبعدت تيار المستقبل عن خط رفيق الحريري. وقال المصدر: أن سعد هو الأخ الأصغر للشيخ بهاء، ولكن الوفاء لرفيق الحريري ودمه وتضحياته يأتي أولاً وأخيراً. وفي العودة إلى ما قاله الرئيس سعد الحريري للصحافيين أوضح: أننا لا نطلب العودة إلى رئاسة

بيروت - منصور شعبان

على الرغم من كل ما يقال حول العلاقة بين الشقيقين الرئيس السابق لمجلس الوزراء سعد رفيق الحريري والشيخ بهاء الدين والبيانات التي صدرت، في الأونة الأخيرة، عن الشيخ بهاء، فقد بدا صفاؤها جلياً فيما قاله سعد عن شقيقه البكر للصحافيين في بيت الوسط: «بهاء أخي الكبير، وهناك البعض مثل نبيل الحلبي وغيره، ممن هم غائبون منذ فترة متعطلون لدور لهم في لبنان ويجربون أنفسهم، ولكل الحق بان يحرب، أما بالنسبة لبهاء كتيار المستقبل فإن هذا لا يؤثر علينا بشيء».

أما بشأن الكلام المنسوب لسعد حول شقيقه، فأكد مصدر مقرب من الشيخ بهاء الدين أن «سعد يبقى الأخ الأصغر للشيخ بهاء ويحبه

تقرير إخباري

من يسقط أولاً.. سلامة أم دياب؟!

بيروت: المشهد الذي اجتاح شوارع بيروت والمناطق ليل اول من امس يذكر بالمشهد الذي استجد فجأة ليل 17 أكتوبر الماضي عندما نزل اللبنانيون بالآلاف إلى الشارع وكانت الشرارة ما عُرف بـ «ضريبة الوتساب»، وصوبوا جام غضبهم على حكومة الرئيس سعد الحريري الذي لم يجد أمامه إلا خيار الاستقالة والانسحاب بعد محاولات لاحتواء الغضب الشعبي، وكان أبرزها إعلان ورقة الإصلاح والإنقاذ الاقتصادية.

دفعتين في السرايا وفي قصر بعيدا، والإيحاء أن قرارات مهمة ستصدر عنها. ● في اتجاه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. فالمظاهرات التي سجلت مشاركة واسعة لجمهور الضاحية الجنوبية بدت مسيرة في خطين: خط التفاعل مع الانتفاضة الشعبية خارج الضاحية ومحو الآثار والذبول المذهبية ليوم 6 يونيو.. وخط الضغط على مصرف لبنان والمصارف، في وقت كان يجري بث أخبار بشأن جهوزية قرار إقالة سلامة في جلسة الحكومة أمس، وكان يجري التمهيد لهذا القرار شعبياً وسياسياً.

القرارات الحكومية، والأداء المرتبك في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. يضاف إلى ذلك الإخفاق في إدارة الانهيار في ظل أفق مسدود وتقلت الأسعار وعدم كبح جموح الدولار، والتعامل الأمني مع ملف الصرافين.. كل ذلك ساهم في استفزاز مشاعر المواطنين وإغضبهم ودفع بهم إلى الشارع، في حركة احتجاجية طغى عليها الطابع العفوي، ولكن مع وجود جهات متربصة ممسكة بخيوط اللعبة وباتت لديها خبيرة في تحريك الشارع والتعامل معه وتوظيفه سياسياً. ليلية 11 يونيو تختلف في ليلة 17 أكتوبر.. قبل أشهر كان التصويب على الطبقة السياسية هو الأقوى، وكان شعار مكافحة الفساد هو الأبرز، وكان إسقاط الحكومة هو الهدف.. ليل اول من امس بدا أن سقف المطالب انخفض من الإصلاح ومكافحة الفساد إلى مكافحة الجوع والفقر والغلاء وارتفاع الدولار، وأن التصويب حصل في اتجاهين: ● في اتجاه «حكومة دياب» بعدما فشلت في الامتحان واستهلكت فرصتها وفترة السماح التي أعطيت لها. وساد اعتقاد أن سيناريو إسقاط الحكومة في الشارع المشتعل يتكرر من جديد، وأن دياب الذي جهد في كسب ثقة «الثورة» والتودد إليها صار هدفاً لها، وأن مثلك «عين التينة - بيت الوسط - كليمنصو» الذي نشط حركة الاتصالات واللقاءات فيه في الأيام الأخيرة، جاءته الفرصة التي يتحينها لإزاحة دياب وإعادة الحريري.. ولكن هذا الاعتقاد لم يدم طويلاً مع دعوة دياب إلى جلسة طارئة للحكومة على

ليل 11 يونيو نزل اللبنانيون إلى الشارع وباعداد هي الأكبر منذ أكتوبر، والشرارة هذه المرة كان «الدولار» الذي «حلّق» خارفا سقق 7 آلاف ليرة، وهذا الارتفاع المذهل نجم عنه انفجار الشارع الذي يخترق كل عناصر الانفجار ولا تنقسه إلا «الصاعق المفجر».. فمن جهة لم يعد لدى الناس إمكانية وطاقة الصمود والتكيف مع أزمة مالية استنزفت قدراتهم واستنفدت مخدراتهم، واستحالت سريعا إلى انهيار مالي ونقدي واحتضار لكثير من المؤسسات والقطاعات.. ومن جهة ثانية، سقطت الحكومة في امتحان الثقة الشعبية بعد مرور أكثر من مائة يوم. ومع أنها أظهرت اجتهادا ووطنية في العمل إلا أنها لم تحقق إنجازات ملموسة تنعكس إيجاباً على وضع المواطنين. وباستثناء النجاح الذي أحرزته مع إدارة أزمة «كورونا»، فإن الحكومة لم تنجح في إثبات أنها حكومة تكنوقراطية مع انكشاف تبعيتها السياسية واستمرار المحاصصة والتلكؤ في الإصلاحات، انطلاقاً من ملف الكهرباء والتذبذب في